هدفية ومنهجية إلغاء الطائفية السياسية

منير الحاج *

يعالج موضوع إلغاء الطائفية السياسية من منطلقات مختلفة.وتختلف الإجابات فيه بإختلاف هذه المنطلقات.لذا لا بدّ للباحث من أن يختار منطلق بحثه.

بعد أن أنزل هذه الموضع بندا أساسيا في وثيقة الوفاق الوطني وصيغ نصوصا دستورية.لم يعد من الجائز بحثه ألا ضمن إطاري الوثيقة والدستور.إن أي بحث يدور خارج هذين الإطارين يشكل تشكيكا بالميثاق الوطني الجديد ويضمر إرادة نقضه ويعيد عقارب الساعة إلى الوراء.

لكن وثيقة الوفاق الوطني ليست بنودا مستقلة،بل كلاً لا يتجزأ.فأما أن تنفذ جملة،بدقة وأمانة،وأما أن تنهار رمة.

لذا كان من الضروري أن نشير إلى أنّ التركيز على إستعجال تنفيذ بنود والإمعان في تجاهل أخرى،يتنافى مع كليانية الميثاق ويثير الشك بين الفئات ويعرض الوفاق.

وسوء التنفيذ وإنعدامه في هذا المجال سواء.

ثم إن في التنفيذ أولويات منها ما يفرضه النص ومنها ما يفرضه المنطق.وعندنا إن إلغاء الطائفية السياسية خاتمة مطاف وتتويج لنجاح مسيرة.في النص وفي المنطق،إلغاء الطائفية السياسية ليس المبتدأ بل الخبر الذي تمهد له المرحلة الإنتقالية ويكرسه نجاح الخطة المرحلية المنصوص عنها في المادة ٩٥ من الدستور.

تأسيسا على ما تقدم يجب أن يتناول البحث:

١-المرحلة الإنتقالية.
٢-هدفية إلغاء الطائفية السياسية.
٣-الخطة المرحلية.
٤-قرار الإلغاء.

١-المرحلة الإنتقالية:

تمتد المرحلة الإنتقالية من تاريخ التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وحتى إعداد الخطة المرحلية التي تضعها الهيئة الوطنية المنصوص عليها في المادة ٩٥ من الدستور.

هذه المرحلة ليست منفصلة عما يليها بل تمهيدا للمرحلة التي تلي.وهي مرحلة إمتحان نوايا وإرادات.لقد نص التعديل الدستوري على توازنات دقيقة للمشاركة في هذه المرحلة وعلى كل المستويات.فبقدر ما تحترم هذه التوازنات بقدر ما ندلل أننا مصممون على عدم السماح بالخلل أو الطغيان سواء جاء هذان الخلل والطغيان سافرين أو مقنعين،كاملين أو جزئيين مطلقين أو نسبيين.فالمرحلة الإنتقالية تحمل مهمة طمأنة الجميع وتشجيعهم على ولوج باب المغامرة الكبرى،مغامرة إلغاء الطائفية السياسية.ذلك إن إحترام التوازنات خلال هذه المرحلة يعتبر محكا لمدى مناعة الفئات كل الفئات تجاه إمكانية إستغلال إلغاء الطائفية السياسية لأغراض طائفية.

وإننا لا نتحامل على الحقيقة إذا قلنا أن تجربة المرحلة الإنتقالية،حتى الساعة،لم تكن ناجحة ولم تصب بالتالي في مصب هدفيتها الأساسية.فبدل أن تبرز كمرحلة مساواة وتوازن برزت وكأنها مرحلة إنتقال الغبن من فئة إلى فئة وتثبيت عقدة الخوف في مكانها.

ويعزز هذا الإعتقاد بنوعية الأصوات المرتفعة المستعجلة إلغاء الطائفية السياسية.هذه الأصوات ليست أصوات الإعتدال ولا أصوات المقصد الوطني بل أصوات الطروحات الطائفية والدعوات الدينية.بحيث يظهر مطلب إلغاء الطائفية السياسية وكأنه مطلب طائفي.

وعليه وإذا كنا نريد فعلا أن نسلك الدرب الآمن والسليم للوصول إلى الهدف المنشود،علينا أن نصحح مسار المرحلة الإنتقالية وذلك بضبط ميزان التوازنات بالدقة التي ينص عليها الميثاق الوطني الجديد،بالحرف والروح الكامنة وراء الحرف.وذلك على كل المستويات:

بدءا بتشكيل الحكومات الواجب أن ترتدي في المرحلة الإنتقالية طابع حكومات الوفاق بتأمين التوازنين المطلوبين:التوازن الوطني والتوازن السياسي.وذلك بتمثيل الفئات بممثليها المعبرين عن هواجسها وأمانيها ويملكون جرأة الكلام بأسمها.

ثم مرورا بالجيش وسائر القوى الأمنية فالإدارة.

ويجب أن يرافق كل ذلك تنفيذ صحيح ودقيق ومتوازن وشامل لبنود وثيقة الوفاق الأساسية وأهمها:

أ-جمع الأسلحة جميع الأسلحة،من كلّ الفئات وكل المناطق.

ب-تأمين أن تكون قوى الدولة المسلحة،القوى المسلحة الوحيدة على الأراضي اللبنانية،وليس عندنا من ذرائع تتقدم هذا الإنجاز.ذلك إنه للدولة وعلى الدولة وحدها وبإرادة الشعب كل الشعب،أن تنهض بالمهمات الأمنية كافة والدفاعية كافة لتأمين سيادة وإستقلال الوطن.

ج-عودة المهجرين،على إنها حق للمواطن وواجب على الدولة،وليس منة من أحد.

د-السعي الحثيث لبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها بقواها الذاتية.

هـ-إنشاء المجلس الدستوري وتفعيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤوساء والوزراء وإنشاء المجلس الإقتصادي الإجتماعي.

و-إعادة النظر في التقسيم الإداري وتحقيق اللامركزية الإدارية الموسعة.

ذ-وضع قانون جديد حديث للإنتخابات يؤمن إجراءها على أساس المحافظة،«ويراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وصحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل،بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات».كما جاء في الفقرة ج من البند الثالث من وثيقة الوفاق الوطني وتوزع بموجبه المقاعد«بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبيا بين طوائف كل من الفئتين ونسبيا بين المناطق»،كما جاء في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من الدستور.

وبما أن القانون الذي جرت على أساسه الإنتخابات الأخيرة لم يراع معظم هذه الأحكام والشروط.

وبما أن مقاطعة الإنتخابات،بسبب عدم مراعاة هذه الشروط،قد أحدثت خللا في التمثيل النيابي الحالي.

وبما أن المجلس الذي يجب أن يقرر الخطوة الأولى في موضوع خطير كموضوع إلغاء الطائفية السياسية يجب أن يكون مجلسا منتخبا على أسس القانون الجديد الذي يراعي الشروط المنصوص عليها في كلّ من الدستور ووثيقة الوفاق الوطني،حسبما يستنتج عفوا من مقدمة المادة ٩٥ من الدستور الحالي.

لكل هذا،نرى وجوب إجراء إنتخابات جديدة على أساس القانون الجديد المشار إليه أعلاه،لينبثق المجلس النيابي الذي يجوز له دستورا إتخاذ القرار بتشكيل الهيئة الوطنية وأعلان بدء مرحلة وضع الخطة المرحلية لإلغاء الطائفية السياسية.

٢-هدفية إلغاء الطائفية السياسية:

إن البند«ح»من مقدمة الدستور يعلن إلغاء الطائفية السياسية«هدفا وطنيا أساسيا».

إن إلغاء الطائفية السياسية دون معالجة الحالة الطائفية،من شأنه أن يحقق هدفا طائفيا وليس هدفا وطنيا.

إن نظام الطائفية السياسية المعمول به حتى الآن هو في الواقع نظام ضوابط الحالة الطائفية.فلا يجوز إلغاء الضوابط قبل إلغاء الحالة،لأننا ننتقل إذا ذاك إلى حالة بدون ضوابط أي إلى وضع أسوأ بكثير مما نحن عليه-بحيث نتيح لبروز الطغيان الفئوي والهيمنة الطائفية والأثرة في كل مجال،وربما لقيام نظام تيوقراطي يشكل ردّة رجعية خطيرة.

إن إلغاء الطائفية السياسية هو مجرد إعتماد للديمقراطية العددية.والديمقراطية العددية مطبقة في الحال الطائفية،تؤدي إلى إنبثاق سلطة الطائفة الواحدة بإرادتها الطائفية وتطلعاتها الطائفية وشرائعها الطائفية.

من هنا عدم جواز إلغاء الطائفية السياسية قبل تأمين العبور من الحالة الطائفية إلى الحالة الوطنية.وهذه هي مهمة الهيئة الوطنية وهدفية الخطة المرحلية.

٣-الخطة المرحلية:

هذا الموضوع يبحث تحت ثلاثة عناوين هي:
أ-الهيئة التي تضع وتقود الخطة.
ب-توقيت إعلان بدء تنفيذ الخطة.
ج-مضمون هذه الخطة.

أ-الهيئة الوطنية:

تشكل هذه الهيئة برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء وشخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية.

إن الشخصيات المشار إليها يجب أن يتوفر فيها برأينا،شرطان رئيسان:
أولا،أن تكون شخصيات سياسية فكرية إجتماعية في آن،لا أن تكون أمّا سياسية وأمّا فكرية وأمّا إجتماعية،فالسياسة بالمفهوم العصري يجب أن تكون فكرية وإجتماعية.
الثاني،أن تكون مؤمنة بوطنية الفكرة ورسولية المهمة وبالمسؤولية التاريخية المترتبة على هذه الخطوة.

ب-توقيت إعلان بدء تنفيذ الخطة:

إن وثيقة الوفاق الوطني والتعديل الدستوري المستند إليها،لم يحددا تاريخ إعلان بدء تنفيذ الخطة المرحلية.
ويعرفنا أن عدم التحديد لا يشكل إغفالا،بل تحوّطا وحكمة.إذ ترك الأمر للمجلس النيابي،ومن ثم للهيئة الوطنية.بغية أن يعيّن في ضوء مناخ وشروط.

وعندنا أن أدنى تلك الشروط إجتياز المرحلة الإنتقالية بنجاح من ضمن الأصول المذكورة أعلاه والمنصوص عليها صراحة أو ضمنا في وثيقة الوفاق الوطني والتعديل الدستوري الذي كرّس مضمون هذه الوثيقة.

وأما المناخ فهو مناخ داخلي إقليمي ودولي.
لا يمكن برأينا مقاربة موضوع إلغاء الطائفية السياسية دون أن نأخذ بعين الإعتبار ظاهرة إنفجار الأصولية الدينية والعنصرية القوية في لبنان والمحيط،وبعض مطارح الأرض.

حسبنا أن نذكر لتأكيد هذا التطور،بما يلي:
-في لبنان،المقاومة التي كانت وطنية في الجنوب تحولت إلى مقاومة دينية،ولأول مرة في لبنان يدخل المجلس أصوليون ويعلن طرح قيام دولة دينية.

-في الضفة والقطاع من فلسطين المحتلة،تحولت المقاومة من عهدة منظمة التحرير الرافعة أصلا شعار الدولة العلمانية الديمقراطية إلى عهدة منظمة حماس الإسلامية.

-إقليميا ودوليا،حققت الأصولية إنتصارات وتوشك أن تحقق أخرى،وتتوقد نارا تحت الرماد في أكثر من مكان.حققت إنتصارات حاسمة في كل من إيران وأفغانستان والسودان،وتكاد تحقق إنتصارات في الجزائر،وتتوقد نارا تحت الرماد في كل من مصر والمغرب العربي.

والعنصرية يقام لها دولة على حدودنا بإعتراف إقليمي ودولي،فإسرائيل أصبحت حقيقة واقعة وحالة.ويجب إلا يستهان بمدلولات الصراع المستمر في يوغوسلافيا القديمة.

أنا أقول يجب أخذ هذه الأمور بعين الإعتبار،ربما لتأخير البدء بتنفيذ الخطة المرحلية وربما للتعجيل بهذا التنفيذ.

التأخير تطويقا للإستغلال،والإستعجال ترويضا للحالة.

ج-مضمون الخطة:

لقد وصفت المادة ٩٥ من الدستور هذه الخطة«بالمرحلية»أي المتبعة البرامة المتعاقبة حتى إذا ما نفّذ مشروع مرحلة بنجاح،يصار إلي البدء بالبرنامج التالي.وهكذا دواليك.

ولبلوغ الخطة هدفها النهائي المنشود،وهو إلغاء الحالة الطائفية وتثبيت الحالة الوطنية محلها،يجب أن تعتمد وسائل من شأنها:
١-فك إرتباط المواطن بإهتماماته وحاجاته الوطنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية،ما أمكن،مع السلطات الروحية ومؤسساتها، وربطه ما أمكن،بالنسبة للإهتمامات والحاجات نفسها،بالدولة ومؤسساتها.

٢-إعتماد التوجيه الوطني في المدرسة والإعلام والإنتاج الفني.

٣-التركيز على إن لبنان لا يستقر ولا يستمر إلا مميزا بإنسانه ورسالته ودوره.

٤-جعل لبنان مشروعا حضاريا إنسانيا إقتصاديا إجتماعيا فريدا ومغريا بحيث يعلو شرف الإنتساب إليه أي شرف آخر.

ولمباشرة ترويض الحالة الطائفية إستنادا إلى المرتكزات المشار إليها،نقترح برنامجا للمرحلة الأولى من الخطة،يتضمن ما يلي:

على صعيد الأحوال الشخصية:

١-إلغاء ذكر المذهب في تذكرة الهوية.
٢-إعادة صياغة قوانين الأحوال الشخصية،بالتعاون بين الدولة والقيادات الروحية،بهدفية جعلها متقاربة فيما بينها،من جهة،وما بينها وبين مبادىء القانون المدني العام من جهة ثانية،وبقدر الإمكان أي بقدر ما تسمح به المبادىء الدينية الأساسية والواضحة وغير المحتملة التفسير أو الإجتهاد.

٣-إناطة تطبيق هذه التشريعات المختلفة بالمحاكم المدنية،على نحو ما يحصل في بلدان إسلامية.منهامصر.

٤-وضع قانون مدني إختياري للأحوال الشخصية،يكون الإنتساب إليه حرا.بحيث يتاح لإنشاء الطائفة الثامنة عشر في لبنان،وهي الطائفة العلمانية.وذلك تأسيسا على حرية المعتقد المكرسة بالدستور وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبره الدستور جزءا لا يتجزأ من نصوصه وما تتضمنه هذه النصوص من مبادىء وأحكام.

على صعيد التربية:

١-وضع كتاب للتنشئة الوطنية يتضمن:

-شرح المبادىء الأخلاقية العامة،ومنها وجوب تقديم الولاء للوطن على أي ولاء آخر.
-كون لبنان يرتكز على تميّز إنسانه وتفوقه،وعلى فرادة رسالته الحضارية والإنسانية.
-شرح القيم الأساسية الخالدة والمشتركة بين كل الأديان،مع تبيان إن الرسالات السماوية إنما إستهدفت في الأساس وبشكل رئيس،هذه القيم.
-التوسع في شرح شرعة حقوق الإنسان.
-شرحا مبسطا للنظام السياسي في لبنان،وما يقتضيه من تطوير.

٢-وضع تاريخ موحد للبنان،تقوم به شلة من أساتذة إختصاصيين في التاريخ،يستند على العلم والموضوعية والحقيقة التاريخية.إذ لا يجوز أن يكون تاريخ الوطن مساومة سياسية.لا يجوز أن نعلم أولادنا الكذب حتى ولو كان الكذب وسيلة لخدمة وطنية.

٣-إلزامية التعليم الإبتدائي العام.

٤-إلزامية التعليم المهني للذين لا يرغبون بمتابعة الدراسة بعد المرحلة الإبتدائية،أو للذين يريدون الإكتفاء بالمرحلة التكميلية.

٥-رفع مستوى المدرسة الرسمية وتعميمها،بإعتبارها المدرسة الوطنية الأساسية.

٦-إعادة النظر في البرامج التربوية وتحديثها،وتركيزها على هدفية مثلثة الأبعاد:
البعد الأفق،الذي يتناول الثقافة العامة واللغات الأجنبية.
البعد العامودي،والذي يؤمن أقصى التوغل في مجال الإختصاص.
البعد الإقتصادي،وذلك بإعتماد توجيه إرشادي غير إلزامي نحو الإختصاصات المتلائمة مع حاجة أسواق العمل الداخلية والإقليمية والخارجية.

على الصعيد السياسي:

١-إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي وإعتماد الكفاءة والإختصاص المثبتين بالمباراة،في الوظائف العامة كافة،بأستثناء وظائف الفئة الأولى والقوى المسلحة.وذلك دون مراعاة ما يسمّى مقتضيات الوفاق الوطني،لئلا يظلّ الأمر مرتبطا بتدخل المراجع الطائفية.مما يسيء إلى هدفية الخطة.

٢-وضع قانون الإنتخاب الجديد على أساس دوائر مختلطة بتكافؤ عددي.لأن من شأن هذا التكافؤ التأثير على خطاب المرشحين السياسيين وعلى برامجهم الإنتخابية،وذلك بجعلها أكثر موضوعية،وأشد إعتدالا وأرجح وطنية.

٣-سن قانون جديد للأحزاب يمنع قيام الأحزاب ذات الطرح الديني أو الطائفي أو ذات التكوين الديني أو الطائفي،بحيث يفترض بالأحزاب أن تعتمد الطرح الوطني المسند إلى مقدمة الدستور وأحكامه الأساسية،وأن تتشكل مختلطة من كل الطوائف وبنسب معقولة.

٤-أن ترتكز الحياة السياسية على العمل الحزبي،وعلى التمثيل النسبي.

٥-مراقبة موارد الأحزاب المالية،ووضع سقف لقدرتها على التملك.وتحديد النفقات الإنتخابية.

٦-وضع تشريع جديد للإعلام يصون الحرية الإعلامية وينظمها في آن،ويحدّ من إمكانية الطغيان الإعلامي.

٧-تشديد العقوبات عن الأفعال المثيرة للنعرات الطائفية أو المعرضة لسلامة الوطن وسيادته وإستقلاله.

٨-وضع خطة إلغاء شاملة ومتكافئة لكل المناطق.

٩-تفعيل دور الدولة الإجتماعي وسيما في المجال الصحي،بحيث تنحسر نسبة حاجة المواطن للجوء إلى المؤسسات الدينية.

١٠-وضع تصور لرسالة لبنان ودوره المميز القائم على تميز إنسانه بالثقافة والإنفتاح والإكتناز الحضاري ومرونة التكيف والتبيؤ.وعلى فرادة موقعة الجغرافي كملتقى طرق عالمية،وملتقى حضارات وثقافات،وكمختبر للتناضح الفكري بين الشعوب والجماعات المختلفة،وبالتالي كنموذج تعايش تتوق الشعوب المتطورة إلى التشبه به ومحاكاته وإقتفاء مثله.

المرحلة الثانية من الخطة المرحلية:

بعد أن تتأكد الهيئة الوطنية من نفاذ ونجاح المرحلة الأولى لجهة ترويض الحالة الطائفية وبدء ولوج اللبنانيين الحالة الوطنية،يمكنها أن تعلن عن مباشرة المرحلة الثانية التي يجب أن تشمل سائر المظاهر الطائفية المتبقية وإنشاء مجلس الشيوخ.

عناوين هذه المرحلة وفق أولوية ترتيبها هي:
١-إلغاء قوانين الأحوال الشخصية الطائفية وتطبيق القانون المدني الموحد لهذه الأحوال.
٢-إلغاء طائفية الوظيفة إلغاء تاما وعلى كل المستويات وإعتماد الإختصاص والكفاءة ووطنية المرشح للوظيفة،مقياسا للتوظيف.
٣-إنتخاب مجلس النواب على أساس وطني غير طائفي.
٤-إنشاء مجلس الشيوخ المنصوص عليه في كل من وثيقة الوفاق الوطني والدستور.

هكذا يتم إلغاء الطائفية السياسية.
ولكن تجدر الملاحظة إن إلغاء الطائفية السياسية يجب إلا يستهدف الطوائف،لأنه يكون إذ ذاك إستهدافا لإثنين غاليين إساسيين:الأول هو التراث الروحي الغني والمتنوع الذي تمثله هذه الطوائف،والثاني حرية المعتقد،وهي رأس الحريات.

ولا نغالي إذ قلنا إن الطوائف حية متعايشة منتعشة روحيا،محايدة زمنيا،هي لبنان.التنكر لهذه الحقيقة نقض للبنان.

* نائب رئيس حزب الكتائب اللبنانية